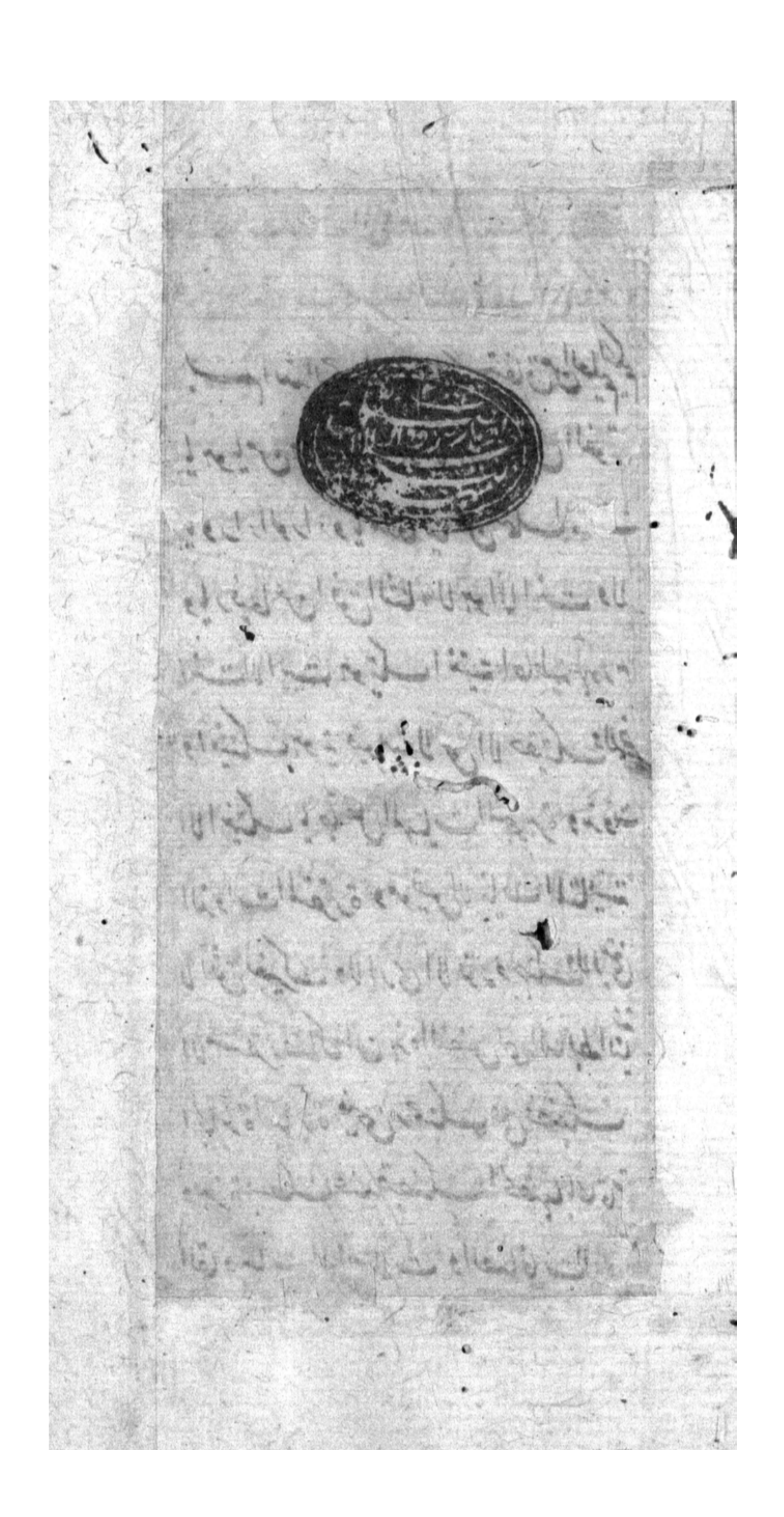
١٠٢

التقديسات





بسم الله الرحمن الرحيم والاستفاق من العليم الحكيم

يا هو يا من هو يا من لا هو الا هو يا فوق الفوق

يا وراء الوراء ويا متعاليا عن سمك الوصف

ويا رفيعا عن افق الثناء لا هو الا انت ولا

انت الا انت هويتك انيته احاطية ظهوريه

وانيتك هويته قيومية لا حق الا حقيتك ولا اخر

الا انيتك يا جاعل المهيات المتجوهرة ومذوت

الذوات المتقررة وموئيس الانيات المتأيسة

لا اثق بغيرك ولا ارى الا نور وجهك ولا ابتغي

الا مستقر رضاك ان هذه النفس لهي الهابطة الانية

الجايرة الجابرة فبحق رحمتك على غضبك

وبعزة بسطك عند قبضك الحقها بالجاعات

القادسات الواصلات والصافات العاقلات

القارعات انک وفی السابقات الحالیات
وولی الباقیات الصالحات وقدس اشرف
الوسایل الیک واکرم الدلایل علیک سید
الداعین الی بیتک وخیر الهادین لسبیلک
محمدا وحامیته الاقربین وخاصته الانجبیین
بشرایف تحیاتک وخصصهم بکرایم صلوتک
وتسلیماتک وبعد فان احوج المربوبین الی
الرب الغنی محمد بن محمد یلقب باقر الداماد
الحسینی ختم الله له بالحسنی یملی علی معاشر
الاولاد المعنویة وزمر ذوی القربی الروعیة
ان من آیات الله الکبری لدی والنعمة العظمی
علی فوق ما شرح صدری للایمان وعنما جعل
قسطی اصطیاد الحق بالبرهان ان فضلنی علی
شرکاء الصناعة ورؤسائها فی السابقین واللاحقین
بانضاج فی الحکمة ولم شعث العلم وتقویم الحکمة

الايمانية اليمانية البهيجة وتسوية الفلسفة الذهنية
اليقينية النضيجة وابطال جاهلية الاذهان في
الفلسفة الاولى والكمال سنة القوة النظرية
باستحداث فطرة اخرى تتولى تقنين قوانين
حكمة قدوسية وترصين ضوابط عقلية مخصة في
الهامات غيبية ملكوتية على اساليب نورية لاهوتية
فما اكثر ما نظرت في علوم الاولين وسبرت انظارهم
وعثرت على فنون الاخرين واختبرت افكارهم
ففككت وسبكت ونقدت وتخللت ثم ولوت
باب الاعضال فيما اعضل بهم ووضعضعت
دار الاشكال فيما اشكل عليهم وللسان روعي في
ذلك اسوة حسنة بلسان سيدي ومولائي سيد
المسلمين وولي المومنين عليه ازكى صلوات المصلين
اذ يقول ولكن بقوة ربانية لا بفطرة انسانية و
من قوارع تلك القوانين تمهيد براهين التقديس

والتوحيد واراءة السبيل الى سوى القول المقشوفة
على امم التنزيه والتمجيد فالحث على عصبة
من العصابة الروحانية ولمة من اولى القرابة
العقلانية ان اذو مما ضمنت لتبيان ذلك
صحفى البسيطة الحكمة صحيفة حصيفة توعض
بالفحص الناصع ويلمع بالتحقيق البايع فهاانا آت
بما مولهم على طباق مسولهم مستعينا بايد الله العزيز
العليم انه ذو الفضل العظيم والطول القديم
افادة ان هناك نعو لصا معصلا وانفصلا عو لصا
هو ان جملة براهين التوحيد تدور رحاها على
تسليم لزوم طباع ذاتى مشترك بين قيومين واجبين
بالذات هو حقيقة وجوب التقرر والوجود بالذات
تعالى القيوم الواجب بالذات عن الشريك
والشبيه والند والضد علوا كبيرا ومن المسوغ
فى بادى اللحظ وعلى فرض التعدد شيان السلطان

مجهولا الكنه مفترقان بتمام الماهية البسيطة كل منهما
متقرر بنفسه ومبدا لانتزاع وجوب التقرر
والوجود عن ذاته بذاته ومصداق حمل المفهوم
المشتق من ذلك المعنى المصدري على ذاته بذاته
على ان ذلك من العرضيات وليس بين
الحقيقتين المختلفتين المفروضتين بالذات
قدر مشترك ذاتي اصلا وهذا الاعضال
معزى الى الناس هؤلاء المحدثة الى رجل من
المتفلسفين المحدثين يعرف بابن كمونة لكنه
ليس اول من اعتراه هذا التشكيك كيف
والاقدمون كالعاقبين قد كدوا الفصة
عنه وبذلوا مجهودهم في سبيل ذلك قرونا
ودهورا اما قد قرع سمعك من
الرؤساء والاتباع المحصلين انه يستحيل ان
يستند معا اما واحد وحدة بالشخص او بالنوع

الى علتين مستقلتين ولو على البدلية وسواء
فى الاستحالة الكان ذلک على التعاقب
التعقبى او على التبادل الابتدائى من
بدو الامر وا كانت المتعاقبات عللا تامات
او شروطا ومتممات للعلة على سبيل التبادل
فذلک ايضا يفضى الى اختلاف العلة التامة
بالمعنى او بالعدد وبالجملة يمتنع استناد طبيعة
واحدة بعينها الى طبيعتين مختلفتين بالمعنى او
بالعدد اصلا اليس اما ان يكون لخصوصية احدى
الطبيعتين مدخل فى حصول المعلول فيمتنع ان
تحقق بالاخرى بتة اولا فيعود العلية الى الطباع
المشترک وهو امر واحد بحسب نفسه فيهما فخلفت
العلة فى ظاهر الامر كانت العلة بالحقيقة اى
القدر المشترک والخصوصيات ملغاة فى العلية
فكما وحدة العلية مستلزمة وحدة المعلول فكذلک

وحدة المعلول مستدعية وحدة العلة فانحفاظ
اصل الوحدة بالطبيعة وبالعدد متكرر اللزوم
على التعاكس من الجنبتين في مطلق العلة واما
نحو الوحدة الشخصية او النوعية بخصوصها فغير
لازمة الانحفاظ من الجنبتين بالنظر الى طباع
المعلول بما هو معلول بالقياس الى خصوص العلة
الجاعلة فهذا ما انا اذهب اليه واري اتجاه الفحص
نحوه وان شريكنا السالف رئيس مشائية الاسلام
يذهب الى ايجاب الانعكاس من الجنبتين مطلقا
في مطلق العلة ويحكم ان الواحد بالنوع يجب ان
يكون لعليه ايضا الوحدة النوعية لكني لست اجد
مساق البرهان اليه اللهم الا في العلة الجاعلة
تشريق فاذن ليس يصح ان يكون لمعلول واحد
بعينه الا علة تامة واحدة بعينها والجاعل للشئ
الشخصي يمتنع ان يكون الا شخصيا وربما يعتبر

انضمام طبيعة ما مرسلة اليه لتتم العلة التامة

الواحدة بالشخص وليس يوجب ذلك خروجها

عن الوحدة الشخصية وكذلك لا يصح ان يكون

بعدمه علة الا عدم علتها التامة الواحدة بعينها

فاما عدم احدى العلل بعينها او لا بعينها وعدم

احد الاجزاء بعينه او لا بعينه ان كان المعلول مركب

الذات فليس مما له العلية بالذات بل انما يقارن

بما هو العلة بالذات ويلازمها تفريق فعلى ما ذهب

اليه الشيخ الرئيس من ان المتحد بالنوع لا يستند

الا الى المتحد بالنوع يكون اتحاد اللوازم في الحقيقة

النوعية دليل اتحاد الملزومات ايضا في الحقيقة

النوعية واما على ما ذهبنا اليه حسبما ساقنا اليه البرهان

من ان اصل الوحدة واجب الانحفاظ من الجنبتين

بالاستلزام على التعاكس ولا خصوص نحو الوحدة اعني

ان وحدة العلة بالنوع مستلزمة وحدة المعلول ايضا

كذلك اذ ليس في طباع الكثرة ان تصدر عن الواحد
بما هو واحد في مرتبة واحدة واما وحدة المعلول
بالنوع فانما يقضي البرهان انها مستندعنه وحدة
العلة بالطبيعة لا نحوها البتة طبيعة نوعية فالممتنع
استناد طبيعة واحدة الى طبيعتين كان ذلك
على التعاقب التبادلي او التبادل الابتدائي
لا استناد الطبيعة الوحدانية النوعية الى الطبيعة
الوحدانية الجنسية الا اذا ادعى انقباض
العقل من كون المعلول اقوى في مرتبة التحصل
من العلة وعسى ان يكون ذلك من الفطريات
او الحدسيات او المقتضات البرهانية في العلة
التي هي جاعلة المهية وفاعلة الذات والوجود
لا على الارسال المطلق فتاحد اللازم بالحقيقة النوعية
يستلزم كون الملزوم بالذات طبيعة وحدانية
نوعية كانت او جنسية والممتنع هو لزوم الواحد بالنوع

لكل من الحقائق المتخالفة لزوما بالذات بل انما
الملزوم بالذات هناك القدر المشترك لاختلاف
نحو الوحدة نوعية وجنسية في طبعتي حاشيتي اللزوم
وانا نشكك المشككين باستنا والامكان الذاتي
وهو مفهوم واحد الى ذوات الممكنات المتخالفة
بالمهية ولزوم الزوجية وهو مفهوم وحداني للاربعة
والستة مثلا وهما نوعان مختلفان فمحصول ان الامكان
ليس الا سلب ضرورة التقرر واللاتقرر بالنظر الى نفس
الذات المتقررة من تلقاء العلة سلبا بسيطا تحصيليا
صادقا لا من حيث اقتضاء عليه من الذات له بل
من حيث عدم اقتضائها الضرورة المسلوبة وزوجية
الاربعة مخالفة بالحقيقة لزوجية الستة لانقسامها
الى متساويين متخالفين بالمهية النوعية للمتساويين
المنقسم اليهما الستة ومطلق الزوجية المرسلة يستند
الى القدر المشترك وليس يصادم ذلك كون العدد

متبوعا بنفس الوحدات من غير جزء صوري وفي
المباحث المشرقية عقد مختلفة من التشكيكات
فككناها بفضل الله تعالى في صحفنا وتعاليقنا
تشريق ليس هذه الضابطة تخصص بالمعلول والعلة
بل ان اي مفهوم يحمل على خصوصيات عدة كان
من جوهرياتها او من عرضياتها اللاحقة واي معنى
ملحق بها او ينتزع منها فان مطابق الحمل ومصحح
الالحاق ومبدا الانتزاع انما هو الطباع المشترك
ولا حظ لشئ من الخصوصيات من ان يكون
لها بخصوصها مدخل في مصححية ذلك اصلا وان
دخلت الخصوصية في الموضوع والملحوق به والمنتزع
منه بالعرض على ان يسوغ اعتبار اللحوق والانتزاع
بالنسبة الى الطبيعة المرسلة المخلوطة بتلك الخصوصية
ثم عند التحليل يقضي الفحص ان الملحوق به و
المنتزع منه بالذات ليس الا الطبيعة المرسلة

المشترکة بتّة وکذلک مهما حمل مفهوم علی طبیعتین
مترتبتین بالاعمیة والاخصیة کان عند اللحاظ
التحلیلی انما موضوع الحمل بالذات وبالقصد
الاول الطبیعة العامة بتوسطها الطبیعة الخاصة
الملغاة خصوصیتها فی استحقاق ذلک الحمل وتصحیحه
تشریق اما لدیک من المستبین الملتحق بالفطریات
ان المفهوم من تحقق الشی فی ذاته وراء المفهوم
من تحقق معنی ما خارج عن قوام ذاته لذاته الیس الثانی
اما فرع الاول اما مستلزمة بتّة فکیف یکون عینه
فاذن فاحکم ان الوجود المطلق العام الفطری ولیس
معناه الا التحقق والکون المصدری انما مطابقة
نفس الذات المتقررة لاقیام وصف ما بالذات
قیاما انضمامیا او انتزاعیا یقوم بالذات او ینتزع
منها فیصح انتزاع ذلک المعنی المصدری عنها
وحمل الموجود المشتق منه علیها ومفاد قولنا الانسان

موجود مثلا اعنی المحکی عنه بذلک العقد الحمل
البسیط المشهوری هو وقوع نفس ذات الانسان
فی ظرف ما وان افتقر الی لحاظ مفهوم المحمول فی
الحکایة لضرورة طباع العقد وطباع الادراک
التصدیقی لا انضمام صفة ما الی ذاته فی ظرف
الاعیان مثلا کما فی قولنا زید ابیض او انتزاع
معنی ما عن الذات بحسب ذلک الظرف غیر نفس
المعنی المصدری کما فی قولنا السماء فوق الارض
ثم الامر فی العقد الحمل البسیط الحقیقی کما فی قولنا
الانسان متقرر اعلی درجة من ذلک ایضا اذ المحکی
عنه هناک هو نفس تجوهر المهیة کالانسان ای انه
من المهیات المتجوهرة الحقیقة وفی مرتبة الوقوع
فی مطلب ما الحقیقیة لا من المهیات المفروضة التقدیریة
والمستحقة لمطلب ما الشارحة للاسم فقط ولا یلتفت
لفت مفهوم التقرر والتجوهر والوقوع المصدری نحو

اصلا وان كان التفتيش يخرج ان ذلك هو
صيرورة الامر اخيرا على الاطلاق فاذن قد استبان
ان نسبة الوجود الى المهية المتقررة على شاكلة
نسبة المعاني المصدرية الماخوذة من المهيات
لنفسها اليها كالانسانية والحيوانية والجسمية المنتزعة
من الانسان والحيوان والجسم في ان مبدا انتزاع
المعنى المصدري ومطابق حمل المفهوم المحمول
نفس مهية من حيثية تقييدية غير جوهرها وان باينتها
في المهيات الجائزات بالافتقار الى الحيثية التعليلية
في الوجود دون الذاتيات فالمهية الجائزة اذ
ليست هي متجوهرة متقررة بنفسها بل انما هي من
تلقاء ابداع الجاعل وافاضته نفسها فلا جرم ليست هي
بنفسها مبدا انتزاع الوجود ومصداق حمل الموجود
بل بنفس جعل الجاعل نفسها جعلا بسيطا لا جعلا مستانفا
بسيطا او مؤلفا لكنها بنفسها مصداق حمل جوهرياتها

عليها لا بالمجعولية ولا بالوجود بل ما دامت المجعولية و
ما دام الوجود وباقتضائها لوازمها التي هي معان
ورائها قائمة بها قيا ما انتزاعيا مصداق حمل اللوازم
حين المجعولية والوجود ومعهما لا بهما فبين الاعتبارين
بون باين فاما الحقيقة الحقة القيومة الوجوبية فاذ هي
بنفسها متقررة فلامحة بنفسها مبدا الانتزاع الوجود
ووجوب التقرر والوجود المصدريتين ومصداق لحمل الموجود
وواجب التقرر والوجود بالضرورة المطلقة الازلية
السرمدية لا بحيثية تقيدية ولا بحيثية تعليلية ولا تقبيد
حكم العقد بما دام الوجود والتقرر والوجود هناك واحد
وكذلك الوجود ووجوب الوجود واحد فوجوب الوجود شرح
اسم الحقيقة الحقة ومعناه المفهوم واخص لوازم الحقيقة
عند العقل تقديس الوجوب الذاتي حقيقة الذات وتاكد
الوجود وفعلية الحقيقة في حد مرتبتها بنفسها من كل حيثية
كمالية والجواز هلاك الذات وبطلان المهية لبسيته

الحقيقة ليسا بسيطاً صرفاً في حيز نفسها وبحسب
مرتبة جوهرها بما هي هي مع كونها متقررة بالفعل
من تلقاء وجود الجاعل فهو قوة نفس الذات
من حيث نفسها حين ما هي بالفعل بتاسيس
الجاعل وساير ضروب القوة قوة معان هي
وراء جوهر الذات وحين ما ليست هي لها بالفعل
فالمهية من حيث نفسها وبحسب طباع الجواز ثبت
الا تقديرية تخمينية بحسب الفرض وانما تستحق بذلك
مطلب ما الشارحة للاسم ومن جهة الاستناد الى الجاعل
تحققه بالفعل مستحقة الوقوع في مطلب ما الحقيقية
والجواب الحق بالذاتيات في الاول بحسب التقدير
وفي الثاني بحسب التحقيق فلذلك ينقلب ذاك
بعينه الى هذا مهما استوثق في التقرر واما الحقيقة
الحقة القيومية الوجوبية فان مرتبة ما الشارحة
لها هي بعينها مرتبة ما الحقيقية فالمطلبان بالقياس

الی ذلک الجناب واحد والمسئول یضطره الامر الی

ان یجیب باللوازم والعرضیات علی سبیل توسع

ما فی التوسع کما وقع لکلیم الله علی نبینا وعلیه الصلوة

والتسلیمات تنبیها علی تقدس مجد المسئول عنه

عن تسویغ السوال لتعالیه عن تصور التکنیه و

التحدید اذ عزه اعظم من ان یسیعه مدرک ما واحدیة

اقدس من ان یلتقط من ذاته معنی ما اصلا فلیس یمکن

ان یشرح اسمه او یعبر عن حقیقته الا بلوازمه واعوار فنه

المعقولة وکذلک مرتبة مطلب هل ههنا هی بعینها

مرتبة مطلب ما او بالعکس کما ان مرتبة مطلب هل

البسیطة الحقیقی هی بعینها مرتبة مطلب هل البسیط

المشهوری فاذن قد استبان ان تکثر المطالب

انما هو فی المهیات الجایزه فاما فی الحقیقة الحقه فمطلبها

واحدة واذ حقیقة الجواز سلب طرفی التقرر واللاتقرر

وضرورتیهما بالنظر الی نفس الذات وبتوسط سلب طرفی

الوجود والعدم وضرورتهما سلبا بسيطا تحصيليا
و هو صادق فی مرتبة نفس المهية وليس من لوازم
المهية على الاصطلاح الشايع والشي بجنبه لا المتقرر
ولا اللامتقرر ولا الذات ولا اللاذات بل في
مفازة القوة المحضة وفی بلقعة الليس الساذج
فلا محه الموجود الجايز هالك الذات باطل الحقيقة
فی الآزال والآباد وان کان مجعول الذات والوجود
بالفعل فكل معلول فانه بلسان ماهيته يشهد بليسيته
فاذن القيوم الواجب بالذات هو الحق وماسواه
هالكات باطلات كما يقول القران الحكيم كل شي
هالك الا وجهه تقدس ان القيوم الواجب
بالذات يلزمه بحقيقته ان الاستناد اليه بالفعل
مبدا استيجاب وجوب التقرر والوجود بالفعل
واللااستناد اليه مبدا استيجاب امتناع الحصول
بالفعل بتة والممكن الجايز المهية ان الاستناد

اليه ليس يستوجب شيئا من التقرر واللاتقرر
بالفعل اصلا الم يقرع سمعك ان الفحص يقضي
اولا ان طباع الجواز هو العلة المفتقرة الى العلة
الجاعلة ثم يستبين بتامل ادق ونظر ابلغ انه
علة الافتياق الى الجاعل الواجب بالذات
جل مجده وان الشئ مالم يجب لم يتقرر ومالم يوجبه
الجاعل لم يجعله والمجعول ممتنع التخلف عن الجاعل
التام فالاستناد الى الواجب بالذات هو غير
ممكنة الانسلاخ عن الوجوب بالغير والى الجائز
بالذات غير ممكنة الاستيجاب له تتمة
ان القيوم الواجب بالذات ليس يصح ان يكون
مكافى الذات في الوجود القيوم اخر واجب الوجود
او مستلزم الذات له لو فرض ان يوجد تعالى القيوم
الحق عن ذلك علوا كبيرا بحيث يتحقق بينهما علاقة
يمتنع بحسبها بالنظر الى كل منهما او احدهما ان يكون

موجودا ولیس هو مستصحب الآخر فی الوجود وهما
متکافیان فی الوجوب بالذات الیس اذا
کان احد الواجبین بالذات له وجوب ایضا کما
ان له وجوبا فی نفسه بحسب اعتباره مع الثانی کان
ذلک الوجوب اما بالثانی والوجوب بالذات لیس
یجوز ان یعرضه الوجوب بالغیر او بالقیاس الی
الثانی والوجوب بالقیاس الی الغیر لا یکون لکل شیء
الا بالقیاس الی ما هو علة او معلول له او ما هو معه
فی معلولیته علة واحدة وربما لیست علاقة العلیة
والمعلولیة لیس وجوب بالقیاس فاذن کل منهما
لا یابی ذاته ان یتقرر ویوجد ولیس یتقرر ویوجد
الآخر وان کان کل ما یجب بالنظر الی ذاته ان یوجد
ویمتنع ان لا یوجد فالوجوب بالذات لیس بطباعه
تصادم الامکان الخاص بالقیاس الی الغیر وانما یمتنع
بلحاظ علاقة العلیة فان للمعلول بالنظر الی العلة وجوبا

بالغير ووجوبا بالقياس الى الغير جميعا والعلة بالنظر
الى المعلول وجوبا بالقياس الى الغير فقط لا وجوبا بالغير
ايضا فمهما تحققت علاقة العلية صح الامكان العام
بالقياس الى الغير لصحة الوجوب بالقياس الى الغير
الذي هو اخص منه تقديس اما قبلك من المستنبات
بل من الفطريات او الحدسيات ان تضام الحقايق
المتباينة بالنوع المختلفة بالجنس ليس يستحق ان يفيد تحصلا
نوعيا وتحصل ذاتا احدية واحدية محصلة بل ربما يستوجب
تصنفا او تحصل هوية متشخصة كما الاعراض المصنفة
او المشخصة تدخل في صنف ما جوهري ولا تدخل في
قوام الحقيقة النوعية الجوهرية وكيف يتأحد من
مهيتين مختلفتين حقيقة وحدانية افليس ما يدخل في
قوام جوهر الحقيقة بما هي هي جوهريا تها المحمولة وهي
الطبايع المرسلة المتحدة وهي تلك الحقيقة وبعضها
وبعض اخر ذاتا ووجودا في الاعيان وفي لحاظات

الذهن الا لحاظ اليقين والابهام الذي هو بعينه
ظرف التمايز والتخالط باعتبارين ولحظتين فكيف
يكون هي مهيات مختلفة متباينة وما يدخل في تقومها
بحسب الوجود اجزاؤها الوجودية التي بازائها الجواهر
المحمولة وهي وان كانت متمايزة الذوات متغايرة
الوجودات الا انها تلتحق بالمتحدات في ضرب
من لحاظ العقل فالمادة تنقلب جنسا والصورة
فصلا باعتبار اللابشرطية والارسال في لحاظ
مقومات العقل آخر وايضا مع عزل النظر عن ذلك
لا محة تتاحد منها في الوجود حقيقة وحدانية محصلة
فكيف تكون هي مهيات مختلفة من مقومات متباينة
فاذن انت ميسر لان تستيقن ان القيوم الواجب
بالذات احدي الذات بسيط الحقيقة من كل وجه
ليس يجوز ان يأتلف من مباد عينية هي الاجزاء
الوجودية ولا ان يتقوم من طبايع مرسلة هي الذاتيات

المحمولة وبالجملة لا يعقل في حقيقته كثرة ولا يتصور
تحليل الى حيثيات ولا يلتقط من ذاته حيثية ما
اصلا وراء حيثية نفس الذات الاحدية البسيطة
الحقة من كل جهة البسيطة الحقة من كل جهة اليس اذا
كانت له اجزاء عقلية وعينية كانت اما باسرها جائزة
الماهية هالكات الحقيقة في حيز نفس الذات او باسرها
قيومات واجبات بالذات او متشابكة من الجائز
بالماهية والواجب بالذات فالاول كانه غريزي
الاستحالة فطري البطلان فكيف يسوغ ان يتصحح
الحق المحض من الباطلات الصرفة ويتحصل الغني
المطلق والفعلية المحضة من الفاقرات البحتة
والهالكات السادجة والثاني مستبين الفساد
بما دريت ان الواجبات بالذات ان فرضت
لا يتصور الا وهي ذوات متباينة متفارقة متفقة
في الوجود بصحابة اتفاقية لا بعلاقة ذاتية لزومية

فكيف تتاحد منها حقيقه وحدانيه محصلة فكل[١٣]
واحد اذن هو القيوم الواجب بالذات فلينظر
فى بساطته والث لث تضام الحقايق المختلفه المنفصل
عن كل واحدة منها عن ساير ما عداها بتمام المهية و
هو غير محصل للحقيقه ولا يجد للتاحد فى المقولات
المتباينه مع اتفاقها فى طبايع الجواز فما ظنك
بالمختلفه بالجواز والوجوب افكيف يلحم الجايز
الباطل بالواجب الحق ويعقل ان يلتئم ويتاحد
الحق المحض من ازدواج الحق والباطل وهل الحق
المحض الا من وراء الباطل فاذن هو القيوم
الواجب بالذات والباطل الجايز خارج عنه
وفاقر اليه تقدس ان هذا الاسلوب وان عم
الاجزاء بقبايلها الا انه ليس يعوزنا ففى الاجزاء
المعنويه الوجوديه غب ان الفينا الاجزاء
المحمولة العقلية اليس كل ما يتقدس عن الاجزاء

بحسب تحليل العقل فانه يتقدس لا محالة عن الاجزاء
بحسب الوجود وان لم يلزم العكس مستغرقا فكل بسيط
في العقل فهو بسيط في الوجود نعم ربما يكون الشيء
بسيطا في الوجود وهو من المركبات العقلية
تقديس انما يصح المادة والصورة اعني الاجزاء
الوجودية لقطا لا عالم الظلمات من غير الماديات
الفاسقة دون ما ليس في كورة المادة من المفارقات
النورية بتة فما ظنك برب الانوار العقلية ومبدعها
تقديس هناك تبيان آخر مستوعب اليس المتقرر
بنفسه الموجود بذاته ليس يعقل ان يكون مسبوق المهية
والوجود بشيء فلا يسوغ ان يتقدمه شيء تقدما
بالمهية او تقدما بالطبع بالضرورة الفطرية فكيف
يستحيل العقل ان يكون ما ليس متقررا موجودا
في حيز نفسه قبل المتقرر الموجود بنفس ذاته او
يكون احد مفروضي التقرر والوجود بنفس ذاته

قبل الاخر بالوجود او بالتقرر فاذن بطل ان يكون
المتقرر الموجود بنفس ذاته ملتئم الذات من
طبائع متحدة او من اجزاء متباينة والا لكان
مسبوقا بالماهية او بالطبع اجزاء
الشيء اما ما يتركب منها الشيء وهي الاجزاء
الحدية بحسب تجوهر المهية والاجزاء الوجودية المقومة
المتباينة بحسب المعنى وبحسب الوجود واما ما ينحل اليها
الشيء وهي الاجزاء المقدارية بحسب الكمية والاتصال
والاوليان من حيز الحقيقة المرسلة والاخيرة من
حيز الشخصية الطبيعة الامتدادية فاحد الداخلين
في قوام الحقيقة ان لوحظت طبيعة مرسلة بما هي
لا بشرط خلط الذات بالاخر خلطا اتحاديا و
افترازها عنه افترازا انمازيا ما كان الجنس الطبيعي
المرسل وله جوهره الوحدة المبهمة بالنسبة الى
الفصول المتضمنة فيه والانواع المندرجة تحته

على انه بعينه عينها واما الفصل المرسل وهما اعتبارين
جوهريان لحقيقة واحدة هي النوع ومتحدان بالوجود
وبالحقيقة في اللحاظات كلها الا بلحاظ التعين
والابهام حيث يلحظ العقل امرا واحدا في نفسه
محصلا او غير محصل فيعتبر الجنس المرسل بوحدته
المبهمة ويضم اليه الفصل المرسل لا على انه يضيفه
اليه على ان قد لحقه شيء من خارج فتحصل منهما
ثالث وهو النوع بل على انه يجري احدا من المتضمنات
فيه بالتعين ويحصله باللحاظ فياخذه معه من حيث
هو تعين ابهامه وتحصله في نفس معناه لا من حيث
هو شيء اخر يقارنه فالنوع يجده العقل منحازا
عن الجنس والفصل ومخلوطا ايضا بهما في ذلك
اللحاظ وبحسبه بلحظين وكذلك حال الجنس والفصل
بالقياس الى الاخرين هناك فيما هما منحازان عن
النوع ليتبين انهما جوهريان للنوع ذ تقدما عليه

نقدما بالمهية وربما يدعى بالطبع ايضا والنوع[١٥]
خاصة لها وبما الجنس مجازا عن الفصل ستبين
انه عرض عام له وهو علة لتقوم حصة النوع منه و
الحصة مطلقا هى الطبيعة المضافة الى قيد ما على
ان يخرج القيد ويدخل التقييد على التقييدية لا
على التقييدية فاذن لفظ الجزء انما يقع على الجوهريات
المحمولة على سبيل التوسع والتسامح لانسحاب
حكم الجزئية عليها بحسب ذلك اللحاظ باعتبار
اولا اعتبارها بالقياس الى الحد دون المحدود
وان كان الحد هو المحدود بعينه فلذلك يقال ان
الطبيعة المرسلة تتقدم على الشى الطبيعى كتقدم
تقدم البسيط على المركب وان لوحظت طبيعته
وحدها اشتراط ان يكون متحازة الذات و
منفصلتها عما عداها مطلقا غير صحيحة الحمل على
شى ما ينضم اليها اصلا ولا على الملتئم منها ومن

ذلك المنضم ولكن على ان يكون صالحة للاقتران او
مقترنة بالفعل البتة بواحد بعينه من الامور التي هي
غيرها اعني الذي يضاهيها في الدخول في قوام الحقيقة
بحسب الوجود اقترانا انضماميا واما الصورة فان كانت
بشرط اللاشيء على هذه الجهة في الوجود العيني مع
عزل النظر عن لحاظ العقل كانت المادة والصورة
الخارجيتين وان كانت في لحاظ العقل كانت المادة
والصورة العقليتين والجنس المرسل يحمل على المادة
مطلقا والفصل المرسل على الصورة كذلك كما هما
يحملان على النوع لكن البسائط الخارجية مطلقا من
الماهيات الجايزة ليس لها الا الجنس والفصل
والمادة والصورة العقليتان والامر هناك
اوضح وان لوحظت طبيعة بشرط خلط الذات
بالاخر خلطا اتحاديا كان هو النوع وربما يكون يتقوم
النوع مما يجري مجرى المادة فقط من غير صورة

كالعدد من الواحدات ثم انما الاعتبارات
الثلثة اى الارسال والشرط لا شىء والشرط شيئية
سائغة اللحاظ فى الطبايع المحمولة دون الاجزاء
المعنوية مع ان الطبايع محمولة على الاجزاء ايضا
فيكون لا محة عنها فهذا مما استشكله اقوام
ولعل له سرا قد اعتاص عليهم والذى انص
عليه فى ذلك هو ان الطبيعة المحمولة لما كانت
مرسلة لا بشرط شى لم تكن تنافى ذاتها ان يدخل
هناك شرط او شروط او لم يدخل فكانت لا محة
التحقق بالتحقق بالشرط شى وبالشرط لا شى فساغ
فيها لحاظ الاعتبارات باسرها وان كانت هى
معروضة احدها بعينه بخلاف الجزء فانه طبيعة
الجوهرى بشرط لا شى فليس يسوغ بالنظر الى ذاته
ان يكون هناك شرط فاذن هذه اعتبارات
متغايرة فى انفسها متباينة بحسب المفهومات منها

الا ان اعتبار اللابشرطية ليس يصادم ان يحمل
معروضه بما هو معروضه على معروضي شقيقه حمل
التواطؤ بل انه يسوغه واما اشتقاقه فعلى خلافه
تلك المثابة كله وبالجملة اللابشرطية والبشرط لائية
والبشرط شيئية على هذا الاصطلاح انما يصح اعتبارها
في الطبيعة الابهامية بالقياس الى كل من الاشياء
المتباينة التي هي بوحدتها عينها ومبهمة بالنسبة اليها
والاولى مناط تصحيح الحمل الشايع والثانية منشأ
امتناع الحمل مطلقا والثالثة مبدأ استحقاق الحمل
الاولي الذاتي فان كانت الطبيعة مبهمة بالقياس
الى تلك الاشياء في حد انفسها وفي مرتبة ماهياتها
وذلك اذا كانت من جوهرياتها كالحيوان بالقياس
الى الانسان والفرس كان الحمل المتصحح حملا بالذات
وان كانت مبهمة بالقياس اليها في مرتبة اخيرة بعد
مرتبة الذات وذلك اذا كانت من عرضياتها

وذلك كمفهوم الابيض اى ذات ما ينتسب اليها
البياض على ان يوخذ ذلك على طباع القضية
لا على سبيل القيد بالقياس الى الذوات المعروضة
للبياض كان هو لا محة حملا بالعرض واما المهية المحصلة
بالقياس الى شى كالانسان بالقياس الى الفرس
والفلك بالقياس الى الارض والبياض بالقياس
الى الجسم فليس يعقل ان يجرى فيها تلك ثنية فاذن
قد استتب القول فيما يلتئم منها فهية الشى واما
الاجزاء المقدارية التى ينحل اليها الموجود الشخصى
المتصل فهى المتوافقة والموافقة للكل فى تمام المهية
والمشاركة فى الاسم والحد وليست هى اجزاء الكل
على الحقيقة بل انما هى على المسامحة والتشبيه اليس
من المستبين فى صحفنا بالفحص والبرهان ان الصورة
الاتصالية الشخصية واحدة عند الانحلال والانفصال
بتة واوضح القطريات ان الموجود بالفعل كالليس

يتألف من المعدومات الصرفة فكذلك ليس يخل
الى المعدومات الصرفة والوحدة الاتصالية تابى
تكثر الوجود بالفعل فلا محة تلك الاجزاء موجودة حين
الاتصال نحوا ما من الوجود وهو بعينه وجود الكل المتصل
الواحد لا بوجودات متمايزة متفارزة فاذن لها بهويتها
وجود متوسط بين صرافة القوة ومحوضة الفعل وهى
بالوجود الوحدانى صالحة للتمايز فى الوضع والاشارة
الحسية تقديس لما بان لك تقدس القيوم الواجب
بالذات عن الذاتيات وعن الاجزاء المعقولة
فاعلمن انه ليس يتصور هناك الاجزاء الانحلالية الظر
اليس اذا صحت فاما هى باسرها جايزات او باسرها
واجبات او متشابكة فعلى الاول بطل فى تشابه
الكل والجزء فى الحقيقة وعلى الثانى تكون الواجبات
بالذات غير موجودة بالفعل المحض بل بالقوة
المتوسطة وعلى الثالث يعود المحال ان جميع مع

ارتفاع تشابه الاجزاء ايضا بعضها بالبعض في
الحقيقة ثم ان التقدس عن الجهة والوضع وبالجملة
عن المادة وغواشيها يتضمن احالة ذلك تقديس
كأنك من حيث المعت لك البساطة الحقة تعرفت
ان القيوم الواجب بالذات يمتنع ان يصير جزء الحقيقة
ما متاحدة اصلا اليس لا تتاحد حقيقة وحدانية من الواجب
بالذات ومن ذات جائزة بتة تقديس وبالجملة
جل الجناب الوجوبي الربوبي عن ان يعقل له سبب
به او سبب منه او سبب عنه او سبب فيه او سبب له
بل لا سبب له اصلا وهو مسبب الاسباب على الاطلاق
من غير سبب تقديس تحقق ان القيوم الواجب بالذات
انيته هي نفس مهيته والدليل على استحالة كون وجوده وراء
مهيته هو استحالة وقوع الكثرة فيه بوجه فان كل كثرة
مفتاقة الى مباد فمبدا المبادي ليس يكون فيه
كثرة بوجه من الوجوه بتة اليس له البساطة الحقة

لا يمكن تحليله الى حيثيتين اصلا ولا انتزاع الكثرة منه
بوجه ما ابدا وان مبداء المبادي هو البسيط الحق
فلا تكون حيثية الوجود فيه وراء حيثية المهية بل ان حيثية
المهية هناك هي بعينها حيثية انية تقدس ومن
سبيل اخر اما دريت ان مطابق الوجود في ظرف ما هو
نفس عنية الذات المتقررة في ذلك الظرف فاذا
كانت المهية بنفسها متقررة في الاعيان لا بحيثية
ما وراء نفسها مطلقا كانت لا محة هي بنفسها مطابق
الوجود العيني فلم يكن نسبة الوجود اليها نسبة العوارض
واللواحق انسوغ ان يكون نفس حيثية المهية بما هي
مطابق شيء ما من العوارض واللواحق وقد كان
برغ لك انه ليس يصح هناك ذاتي للمهية داخل فيها
فاذن الوجود هناك هو بعينه نفس المهية ومفاده هو
تحقق نفسه لا تحقق وايضا ان وجوب التقرر والوجود
بالذات هو مصحح الحقيقة وناكدها وهو ممنوع كل حقيقة

ومبدا كل وجود فكيف لا يكون هو بنفسه حقيقة غير الحقيقة

بمهية ولا متعلقة بحقيقة اخرى تقديس والى سبيل

البيان طريق آخر مستفيض وهو ان وجود الشي لا

يكون من لوازمه المقتضاه لمهيته والا كانت المهية

ملحوظة به في مرتبة الاقتضاء المتقدمة عليه اذ الوجود

المصدري اول العوارض المنتزعة من المهية المتقررة

وان كانت علة اللوازم بالذات هي نفس المهية

ولا حظ للوجود المنتزع العارض من العلية الا بالعرض

فاذن الموجود بالذات انما هو الموجود نفس حقيقته

لا من لوازم مهيته فاذن ليس يصح تحليله الى مهية و

وجود كما كان ليس يصح الى جزء وجزء فهو الاحد الحق

وما سواه زوج تركيبي وسيزداد في ذلك استبصار

انشاء الله تعالى تقديس لعل اضافة الوجود الى

القيوم الواجب بالذات اذا قيل وجود القيوم

الواجب اضافة بيانية على الاصطلاح الذي

علوم اللسان و ذلک معنی قولنا مهیته هی بعینها انیته
علی اصطلاح علماء الحقایق تقدیس نحن معاشر الحکماء
المتالهین انما نعنی بقولنا مهیته الاول تعالی هی بعینها
انیته ان نسبة مفهوم الوجود المطلق الانتزاعی الفطری
و مفهوم الموجود المشتق منه و کذلک مفهوم وجوب التقرر
و الوجود بالذات و مفهوم واجب التقرر و الوجود
بالذات الماخوذ منه الی نفس ذاته الحقة عز مجده کنسبة
مفهومی الانسانیة و الانسان الی نفس ذات الانسان
کنسبة مفهومی الزوجیة و الزوج و مفهومی ذی الزوایا
و ذی الزوایا الی مهیة الاربعة و مهیة المثلث و لسنا
نعنی ان هذه المحمولات العقلیة و الطبایع المعقولة
المنتزعة التی لیست هی وراء المعانی المصدریة
الانتزاعیة هی ذاته المتقررة الحقة و حقیقته الحقة
مناکد ذات الذوات و حقیقة الحقایق و ینبوع
المهیات و الانیات و کیف یسوغ ذلک من له

طباع

لطباع معربره الانسانية فكيف من يضمن نضج العلم
ويتولى طبخ الفلسفة ويحمل عرش تسوية الحكمة تقدس
فمفهوم الوجود المصدري زايد على جملة الحقايق والمهيات
لكن الاول الحق الواجب بالذات بذاته مبدا
الانتزاع ومصداق الحمل واما المهيات الثواني
اعني جملة الجايزات فمن حيث هي هي من تلقاء
الجاعل لا من الذات بما هي هي وكذا المعنى
المصدري الانتزاعي بعد مرتبة ان ليس يصادم
صدق الحمل وتحقق الحكم بمعنى المحمول بحسب تلك
المرتبة اليست الانسانية والحيوانية المصدريتان
المتاخرتين عن نفس ذات الانسان ومفهوم
المحمول اعني الانسان والحيوان منحفظ في مرتبة
المهية من حيث هي هي اذ العقل يقتضي ان
الانسانية او الحيوانية المنتزعة اخترالیس مطابقها
وما ينتزع هي منه بالذات الا نفس المهية من حيث

هی وبالجملة مهما کان مطابق انتزاع المعنی
المصدری اخیرا نفس جوهر ذات الموضوع
بذاته کان مفهوم المحمول الماخوذ منه منحفظا
لامحه مع الموضوع فی مرتبة ذاته بذاته وان
لم یکن المعنی المصدری فی تلک المرتبة بل کان
منتزعا اخیرا ولکن من نفس الذات بما هی هی
فاذن الوجود المصدری بعد مرتبة ذات الاول
الحق وهو تعالی شانه موجود فی مرتبة ذاته بنفس
ذاته لا بالاقتضاء من تلقاء ذاته تقدیس لعل
بین نسبة الانسانیة الی ذات الانسان ونسبة
الموجودیة الی الموجود الحق مع ما دریت من
الاتفاق بوجه اختلافا فاستبینا من وجوه اخر
وفرقانا مبینا الیس ذات الانسان یکتنهها العقل
ویجدها مرتسمة فی النفس فینتزع منها الانسانیة
والموجود الحق یمتنع ان یجده ذهن او ینالة عقل

ولو من القادسات العاليات بل انما العقل
يدرک مفهوم الوجود ثم الفحص والبرهان يشهدان
على شدة الوله والدهش ان له مبدأ ومطلقا
لا يمثل في القوى العاقلة بمغايرة الانظار ولا
يتعرفه العقول القايسة بمقاييس الافکار هناک
يعقل المعنى الانتزاعي فيعرف ان له منتزعا
منه بالذات وفي الانسان يعقل المنتزع منه
ثم ينتزع المعنى المصدري وايضا ليس يصدق
الانسان انسان بالضرورة المطلقة بل على التقييد
بمع الوجود ومع المجعولية وان صدق لا بالوجود
ولا بالمجعولية ويصدق الاول الحق موجود
بالضرورة لا بالتقييد اصلا بل على الاطلاق
الذاتي الازلي السرمدي وکذلک سنة الصفات
فاطبنها في ذلک الجناب تقديس عسى ان
يتناص عليک ان الوجود مفهوم واحد منتزع

من جملة المهيات المتخالفة فكيف لايكون
الا معنى مصدريا ماخوذا من نفس جوهر المهية
لا من حيثية تقسدية غيرها كالانسانية من الانسان
والفرسية من الفرس فاحدس بما تلى وكرر عليك
من افتراق النسبتين بالحيثية التعليلية اثباتا
ونفيا فمبداء الانتزاع الانسانية والفرسية مثلا
هو نفس الانسان والفرس بما هما انسان وفرس
ومبداء انتزاع الوجود هو نفس الانسان مثلا
لكن لا بنفسه وما هو هو بل من تلقاء الجاعل
ومن حيث هو صادر عنه ان حيثية الانسانية
مثلا لاحظ لها بخصوصها من مناطية انتزاع
الوجود بل الانسان انما ينتزع منه الوجود بما هو
منتسب الى الموجود الحق انتساب المجعولية والصدور
عنه فاذن خصوصية الانسان ملغاة فى مناطية
الانتزاع حتى لو كان مكانه العقل او الفلك

اواية مهية فرضت فى المجعولية والصدور عن
الحق الواجب بالذات كانت صحة انتزاع الوجود
منحفظة على شانها فاذن قد بان ما بين المنتزع
منه وبين مناط الانتزاع ومطابقه فخصوصيات
المهيات المتقررة موصوفة بصحة انتزاع الوجود
منها ولكنها ملغاة فى مبدائية الانتزاع ومناطية
بل انما هو مناط مبدئية الانتزاع هو القدر المشترك
بين كل الجائزات المتقررة اعنى حيثية صدورها عن
الجاعل القيوم الواجب بالذات واستنادها
اليه جل جنابه والمعنى بالوجود ومفاده هو كون
نفس المهية بحصة فى ظرف ما لا فرضية تقديرية
وانما ذلك بجعل الجاعل اياها جعلا بسيطا فاذن
قد صار الامر ان مبدأ انتزاع طبيعة الوجود وما
ينتزع منه معنى الموجودية المصدرية مطلقا
على ان هو المطابق بالحقيقة انما هو القدوس

الحی القیوم الواجب بالذات فلذلک ای
شئی استند الیه ایه مهیة کانت له صحة انتزاع
طبیعة الوجود منه به فاذن خصوصیات المهیات
انما لها المدخلیة فی تخصیص طبیعة الوجود وتخصیصها
بالاضافة الیها ولیس شئی منها بحسب الخصوصیة
فقط مدخلیة ما النسبة فی منشائیة الانتزاع ومناطیته
فانه مهما کانت منشاء انتزاع الوجود منها هو القیوم
الواجب بالذات ومناطه الانتزاع استنادها
الیه والوجود المنتزع تخصص وتخصص بالاضافة
الیها فهذا شان الوجود واما الانسانیة والحیوانیة
مثلا اعنی المعانی المصدریة للذات فلیست
علی تلک الشاکلة وکذلک الزوجیة والفردیة مثلا
اعنی لوازم المهیات فمنشاء الانتزاع هناک
خصوصیات المهیات بما هی تلک الخصوصیات
فالمنتزع منه ومطابق الانتزاع فیهما واحد

۱۳

وهو خصوصية المهية ولكن في الذاتيات
نفس الخصوصية بما هي هي وفي اللوازم نفسها لا
بما هي هي بل بما لها العلية والاقتضاء لها
تقديس فاذن قد عاد الامر كله الى اقليم الله و
يرجع الوجود كله الى صقع الله فاشهد ان الموجود
الحق هو الواحد الحق الشخصي القيوم الواجب
بالذات الليس لا نعني بالموجود الا ما هو منشأ
انتزاع بوجود ومصداقه ومطابقه بالذات
وان انتزاع مفهوم الوجود عما سواه بالاستناد
اليه على ان هي حين ما هي متقررة موجودة بالفعل
من حيثه ذلك الاستناد باطلة المهيات هالكة
الانيات بالليس الساذج والسلب البسيط
في حد انفسها بحسب لحاظ ذواتها بما هي هي فاذن
قد استبان ان القيوم الواجب بالذات
هو الحقيقة والذات والهوية على الحقيقة وما

سواء مجازات في التقرر وذوات مجازية
في الوجود بحسب لغة الحكمة الحقة الخالصة التي
واضعها الحدس والفحص والبرهان وان
شاع اطلاق الحقيقة والموجود عليها حقيقة بحسب
وضع اللغة اللسانية ولعل هذه المعرفة هي
كنه الكفر بالطاغوت وحقيقة الايمان بالله
في التنزيل الكريم اذ قال عز من قائل فمن
يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك
بالعروة الوثقى لا انفصام لها فلعل الطاغوت
كل عالم الامكان بنظامه الجملي الذي هو صنم الهلاك
بطباع الجواز الذي هو طلسم البطلان والعروة
الوثقى نور اليقين الحق الخالص الذي لا يعتريه
قواصم الشكوك في ظلمات الاوهام من حوله
ولا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه
والله تعالى اعلم برموز خطابه واسرار وحيه

وكان قوم الذوق وفريق الشهود من العرفاء
المتصوفين اذ يدينون بوحدة الوجود وتوحيد
الموجود ونفسه التحدس وحزب ائتاله من الفلاسفة
المحصلين حيث يقولون الوجود جزئي حقيقي
قايم بذاته وانما لفظه الموجود الواقع على غيره من
باب المشمس والحداد الواقعين على الذوات
بمعنى الانتساب لا بمعنى الانتزاع لو كانوا
يشعرون بسير العلم ويسيرون دخله الحكمة فينطقون
بالحق ويرفضون تشبيه الحق المحض والباطلات
من حيث الذوات بالبحر والامواج وتعطيل
العقل عن انتزاع الموجودية المطلقة الفطرية من
الجاريات المتقررة بالفعل بالجاعل لكانوا
من الحكماء العظماء اليمانيين الالهيين ابناء الحقيقة
ورصاد المواقيت واولياء خلع الاجساد واقوام
رفض النواميس ولكان مايدينون كمال الحق

والتحصيل وما عليه يقولون ميزان الصدق والتعويل
تقديس ولكن من المحقق عندك انه كما النظر في
تقررنا ووجودنا بل في طبيعة التقرر والوجود يسوق
العقل الى اثبات تقرر بالذات اعني المتقرر
بنفسه الذي مهيته هي بعينها تقرره ووجوده فكذا
كل طبيعة هي كمال مطلق للتقرر بما هو تقرر وحلية
مطلقة للوجود بما هو وجود كالعلم والقدرة و
الحيوة والارادة والاختيار اليس كما ان مبدع
المهية كما ان مبدع المهية ومفيض الوجود يجب
ان يكون لامحة في نفسه حقيقة حقيقة موجودة فكذلك
واهب الكمال المطلق للموجود بما هو موجود
ومفيضه ولا سيما اذا كان واهبا ومفيضا
بذاته يجب لامحة ان يكون في نفسه متحليا بذلك
الكمال غير عر ومنه فلذلك يمتنع ان يكون شي
يهب كمالاتا لذاته ويفيضه على نفسه فكما الوجود

فليس يسوغ ان يكون من لوازم المهية على الاصطلاح
الشايع بل يجب ان يكون اما عينها البتة او مفاضاً
عليها من تلقاء الغير فكذلك الكمالات الحقيقية المطلقة
للوجود بما هو وجود وكيف يكون الشيء المفيض
الوجود على نفسه وهو مسلوب الوجود في حد نفسه
او واهب الكمال لذاته وهو ممنو بالنقص في مرتبة
ذاته وبالجملة المفيض لامحة اكرم واعز من المفاض
عليه فيكون الشيء مفيضاً على نفسه فاذن يجب ان
يكون في الوجود وجود بالذات حتى يتصور وجود ما
وفي العلم علم بالذات حتى يتصور علم ما وفي القدرة
قدرة بالذات حتى يتصور قدرة ما وفي الحيوة حيوة
بالذات حتى يتصور حيوة ما وفي الارادة والاختيار
ارادة بالذات واختيار بالذات حتى يتصور ارادة
ما واختيار ما وكذلك في السمع والبصر وفي كل ما كمال
على الاطلاق ولهذا ينطق القران الكريم وفوق

كل ذي علم عليم فاذن يجب ان يكون القيوم الواجب
بالذات في مرتبة ذاته موجودا بالذات وواجبا
بالذات ومريدا بالذات وقادرا بالذات ومختارا
بالذات وحيا بالذات وعالما بالذات وسميعا
بالذات وبصيرا حتى يصح هذه الاشياء لا بالذات
في غيره من تلقاء فيضه وجوده فهو جل ذكره بنفس ذاته
مستحق هذه الاسماء لا بحيثية ماوراء احدية ذاته الحقة
اصلا لا تقيدية ولا تعليلية فهو يجب بما يوجد ويوجد
بما يجب ويعلم بما يقدر ويقدر بما يعلم ويريد ويختار
بما يقدر ويعلم ويقدر ويعلم بما يريد ويختار ويسمع
بما يبصر ويبصر بما يسمع فكل حيثية كمالية هي زينة
الذات وحلية الحقيقة فانها مضمنة في حيثية الوجوب
بالذات بل هي بعينها نفس قاطبة الحيثيات
الجمالية الكمالية فاذن هو بنفس ذاته الاحد
البسيط الحق وجود كله وجوب كله علم كله بصر كله

٢٦

علم كله قدرة كله ارادة كله اختيار كله سمع كله بصر
كله واستستانف بمظامن بسط القول في ذلك
من ذي قبل ان شاء الله تعالى تفصيلا فاذن
الحقيقة الحقة هي الوجود القائم بذاته ثم الحقائق
والوجودات كلها اظلال الوجود الحق والوجوب
الحق هو القائم بذاته ثم الوجوبات كلها اظلال
الوجوب والعلم الحق هو القائم بذاته ثم العلوم
كلها اظلال العلم وكذلك سنة القدرة والحيوة
والارادة والاختيار والسمع والبصر والاحدية
او بعضه من نسخ المهية فهناك كثرة ما والقوة
والوحدة لتفصيل استطارة هل قرع سمعك
في طبقات الصناعة ان المشائية تذاهب
الى ان كلا متمايزين في التقرر وفي لحاظ العقل
اما انهما مفترقان بتمام المهية ليس بينها اشتراك
طبيعة ما جوهرية اصلا او بعضه من نسخ المهية فهنا

طبيعة مشترك جوهرية هي الطبيعة الجنسية ومنضمات
اليها هي فصول ومقومات والمتحصل عند التضام افراد
نوعية لتلك الطبيعة والتضام تضام الحاوي على
سبيل التعيين والتحصيل وعلى الجهة التي اوما نا
اليها من قبل او هما متشاركان في الحقيقة النوعية
والمهية بتمامها مشتركة بينهما وانما الافتراق من
بعد المهية بمنضمات عرضية لاحقة مصنفات او
مشخصات والمتحصل بالتضام افراد صنفية لجواهر
المهية او افراد شخصية والتضام اقتراني تخصص
الاشارة وليس يصح قسم رابع بل القسمة مستوفاة
ضابطة حاصرة والرواقية ولا سيما الاشراقية
تفسخ الضبط وتدفع الحصر ذاهبة الى ان الافتراق
ربما يكون لا بنفس المهية لا بتمامها ولا بعضها منها و
لا بمنضمات زايدة فصول ومقومات او عوارض
ولواحق بل انما بكمال نفس المهية ونقصها على

ان تكون لسنخ المهية بما هي مراتب في الكمالية
والنقص وعرض بالقياس الى مراتب نفسها
ورا ما لها من العرض بالقياس الى افرادها
المتضمنة لنفس الماهية وامر ما اخر زايد عليها
في الوجود او في بعض لحاظات العقل فالعرض
هناك بالقياس الى الانضمامات والمتحصل
من الانضمامات افراد متخالفة بما المنضمات
المعتبرة في ذوات الافراد وما نحن بسبيله هو
العرض في نفس المهية بالشدة والضعف
وانما المتحصل في كل مرتبة بعينها هو نفس طبيعة
المهية على الشدة والازدياد او على الضعف
والنقصان فهذا تحديد حريم النزاع على حدة و
يجب تقدس الواجب بالذات عن تلك
الاقسام جميعا فيلاب لامر في التوحيد حكومة
الى افق بما قالته المشائية ولست اضمن تصحيح

احتجاجاتهم عليه مما تداولته الاتباع انه ان لم يكن
في الاكمل شي ليس في الانقص فلا افتراق وان
كان فاما معتبر في سنخ المهية فلا اشتراك واما
زايد عليها فيكون لا محة اما فصلا مقوما واما عرضيا
لاحقا ليس في مستقر الانحصار ولا على حد الحريم المحدود
اليسوا المصغون التفارق بكمالية نفس المهية كالسواد
والحرارة ونقصها لا بشي يزيد عليها وهما غير معتبرين
في سنخ الماهية بل لها وحدة مبهمة عرضية بحسب
مراتب نفسها في الكمالية والنقصية واما متمسك
شركائنا السلاف كالشيخ في الشفاء وغيره من
اترابه وهو ان ذات كل شي واحدة فيجب ان
يكون ذات الشي لا تزداد ولا تنقص فانه لو كان
مهية الشي وذاته هو الانقص من حدود الزيادة
والنقصان والازيد غير الانقص فالازيد غير ذاته
وكذا ان كان الازيد وكذا ان كان الاوسط